الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

27 **يناير** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

العواد يبحث مجالات حقوق الإنسان مع السفير السويسري

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 جماد ثاني 1442هـ - 27 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2056149

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد، في مكتبه أمس، سفير سويسرا لدى المملكة الدكتور أندرياس شالر. وبحث الاستقبال عدداً من المواضيع المتعلقة بمجالات حقوق الإنسان. وأبرز الدكتور العواد جهود المملكة في دعم حقوق الإنسان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«نظام التوثيق» يقلل تدفق القضايا على المحاكم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 جماد ثاني 1442هـ - 27 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1866399

سعت وزارة العدل إلى ترسيخ مبدأ العدالة الوقائية، عبر الكثير من الخطوات والقرارات التي اتخذتها خلال الفترة الأخيرة، ويعد نظام التوثيق الذي صدر بمرسوم ملكي في يوليو الماضي خطوة في الاتجاه ذاته، ستعزز من المبدأ، وبدأ العمل رسمياً بالنظام الجديد ابتداءً من يوم الخميس الـ 14 من يناير الجاري لعام 2021م.

العدالة الوقائية

تعد "العدالة الوقائية" من أهم مراحل العدالة؛ كونها تحول دون النزاعات وتوصل الحق لمستحقيه، كما أنها لا تختص بالفصل في المنازعات، وإنما تمتد إلى ما بعد ذلك وقبله وتحرص على تحقيق العدالة قبل نشوء النزاع بإعطاء الحق لمستحقه منذ البداية من دون الحاجة لعرض حقه على القضاء، وذلك بإعطاء الحقوق قوتها القانونية وحجيتها التنفيذية، بحيث تكون للعقود مثل الإيجار والملكية قوتها التنفيذية.

وتكمن أهمية "العدالة الوقائية" في كونها أحد مسارات العدالة الرئيسة بجانب المسار القضائي، والتنفيذي، التي لا يمكن أن ينجح مسار منها إلا بوجود الآخر.

تطور تشريعي

صدر نظام التوثيق ولائحته التنفيذية بهدف تنظيم الإجراءات المتصلة بالتوثيق على وجه يصح الاحتجاج بها، وتعد الصكوك والعقود الموثقة وفقاً لأحكام النظام سندات تنفيذية فيما تضمنته من التزام، وسيحقق نظام التوثيق تعزيز الأمن العقاري، وتعزيز مبدأ موثوقية الصكوك، وحفظ الحقوق من خلال توثيق العقود، بالإضافة إلى إشراك القطاع الخاص في عمليات التوثيق.

اختصاصات جديدة

وتضمن نظام التوثيق نقل عددٍ من الاختصاصات المتصلة بالإقرارات التي لدى المحاكم إلى كتابات العدل، بما يساهم في تحسين تجربة المستفيد ورفع نسبة الرضا عن الخدمات التوثيقية من خلال تقديم خدمات عدلية توثيقية متكاملة ومؤتمتة تشمل جميع الأعمال الإدارية والمعلوماتية الداعمة لمنظومة التوثيق وتقديم الخدمات التوثيقية إلكترونيًا من دون حاجة المستفيدين لزيارة المرافق العدلية، إضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال بناء منصات خدمات نوعية، وتعزيز الأمن العقاري ورفع مستويات الشراكة مع القطاع الخاص، ورفع تصنيف المملكة في مؤشر تسجيل الملكية.

ويُعد نظام التوثيق الذي بدأ العمل به العام الجاري 2021، تطورًا تشريعيًا يدعم التحولات الإيجابية الكبيرة وتحسين البيئة الاستثمارية وفق رؤية المملكة 2030، إضافة إلى تعزيز المرونة في العمل والأداء، بالإضافة إلى أن "العدالة الوقائية" ستأخذ موقعاً أهم في الممارسة الواقعية، بعد تطبيق النظام.

تقليص تدفق القضايا

انتقال بعض الاختصاصات الجديدة من المحاكم إلى كتابات العدل -بحسب نظام التوثيق- مثل توثيق الزواج، والطلاق، وتوثيق اتفاق ذوي الشأن على الحضانة، أو النفقة، أو الزيارة، والصلح، وغير ذلك، سيساهم في عدم إشغال القضاء بمهمات ليس فيها عنصر المنازعة، حيث إن مهمة المحاكم هي الفصل في المنازعات حسب النظام الأساسي للحكم.

تعزيز الأمن العقاري

وأوضحت وزارة العدل أن نظام التوثيق سيعزز الأمن العقاري، مما سيرفع كفاءة التوثيق العدلي وموثوقية الوثائق الصادرة من المخول لهم بإجراء عملية التوثيق سواءً كانوا كتّاب عدل أو موثقين مرخصين، وسيشمل الشروط اللازم توفرها فيهم ويحدد اختصاصاتهم وإجراءات عملهم ومراقبة مخرجاتهم وعقوبات المخالفين منهم.

ونص النظام على أن الوثائق الصادرة وفق أحكام النظام لها قوة الإثبات، وتعد سنداً تنفيذياً فيما تضمنته من التزام، ويجب العمل بمضمونها أمام المحاكم بلا بينة إضافية ولا يجوز الطعن فيها، ولا تلغى الوثائق الصادرة وفق النظام إلا بحكم

قضائي تأسيساً على مخالفتها لمقتضى الأصول الشرعية أو النظامية، أو تزويرها، وذلك بعد مرافعة مستكملة إجراءاتها الشرعية والنظامية.

الموثقون والموثقات

وأسندت اللائحة للموثقين توثيق: إفراغ صكوك الملكية العقارية، وفقاً لما تبينه اللائحة، والوكالات وفسخها، والرهن وفكه وتعديله، وعقود تأسيس الشركات، وملاحق التعديل، وقرارات ذوي الصلاحيات فيها، ومحاضر الجمعيات العمومية للشركات، والتصرفات والعقود الواقعة على العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، وحقوق المؤلف، والعقود الواقعة على المال المنقول، وإقرار الكفالة الحضورية والغرمية، والإقرار بالمبالغ المالية والمنقولات، وتسلمها، والتنازل عنها، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء -بناءً على اقتراح من الوزير- أن يُعهد إلى الموثق بعض اختصاصات كاتب العدل الأخرى.

تمكين الأسر الأشد حاجة من الحصول على السكن الملائم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 جماد ثاني 1442هـ - 27 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1866400

وقعت جمعية الإسكان التنموي بمنطقة الرياض (بيتي)، والتي صدر قرار معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بتأسيسها العام الماضي، اتفاقية: (تنفيذ برنامج احتضان وبناء القدرات المؤسسية لجمعيات الإسكان التنموي) مع وكالة الإسكان التنموي بوزارة الإسكان، وذلك بحضور وكيل وزارة الإسكان للإسكان التنموي المهندس أحمد بن علي القرعاوي، والوكيل المساعد المهندس ماجد الزهراني، وجمع من مديري الإدارات.

وبين القرعاوي خلال كلمته أن الهدف الأساسي من تفعيل الوحدات الاشرافية في الوزارة هو تمكين القطاع الثالث من استدامة الموارد البشرية، موضحاً أهمية الإعتماد على الاستثمارت، لتكون بديل عن التبرعات داخل الجمعيات، لتتمكن من استدامة الموارد على المدى البعيد والمتوسط، والخروج من دائرة الاستثمار التقليدي السابق.

ومَثل الجمعية في الاتفاقية، رئيس مجلس الإدارة الدكتور حمد بن بكر العليان، والذي بيّن سابقاً أن الجمعية منذ تأسيسها تتلقى تشجيع ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، وبمبادرة ودعم من غرفة الرياض لتعزيز دور العمل الخيري في مجالات الإسكان وتقديم خدمات ومنتجات سكنية لائقة وملائمة ومهيأة بالمتطلبات الأساسية للفئات الأكثر احتياجا للسكن في المجتمع.

وأوضحت الاتفاقية سعي وزارة الإسكان ممثلة في برنامج الاسكان التنموي إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية ضمن رؤية المملكة 2030، لتمكين الأسر الأشد حاجة من الحصول على السكن الملائم عبر تعظيم دور منظمات القطاع غير الربحي للمساهمة في الإسكان التنموي وتلبية احتياجات الأسر.

وانطلاقاً من توجهات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتمكين القطاع غير الربحي للمساهمة بفاعلية في تقديم الخدمات التي تلبي الاحتياجات المجتمعية وتحقيق الزيادة النوعية في عدد منظماته، فقد عملت الوزارتين من منطلق دورهما الريادي ممثلتين في الوحد الاشرافية بينهما لإطلاق مشروع تأسيس وبناء قدرات الجمعيات الأهلية في مجال الإسكان (إمكان).

الجدير بالذكر أن بنود الاتفاقية حملت العديد من البنود التي تخدم العملية التنموية، مبنية على خطط استراتيجية مدروسة، وبرامج زمنية محددة، والتي تحقق أهداف الجمعية: من أبرزها: تقديم خدمات المسكن من صيانة وترميم للفئات الأكثر احتياجاً للسكن من مستفيدي الضمان الاجتماعي، والمساهمة في دعم وإنشاء الوحدات السكنية لتحسين الحالة الاجتماعية للفئات المحتاجة، وتعزيز التعاون والشراكة بين الجهات ذات الصلة بالإسكان من الجمعيات الأهلية وبنوك ودور التمويل ومؤسسات وتطوير العقاري.

تأتي تلك الجهود والبرامج بمتابعة واهتمام رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور حمد العليان، والسادة والسيدات اعضاء مجلس الادارة ودعمهم المتواصل وذلك للوصول وتحقيق تطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظهما الله-، لتطوير قطاع الإسكان وتوفير احتياجات المجتمع السعودي الكريم في ذلك.

«الداخلية» تجدد تحذيرها للتجمعات العمالية في المنازل أو الاستراحات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 جماد ثاني 1442هـ - 27 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1866402

حذرت وزارة الداخلية من التجمعات ومخالفة الإجراءات الاحترازية والتدابير (البروتوكولات) الوقائية المتخذة من الجهات المعنية لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، جاء ذلك عبر تغريدة من حساب وزارة الداخلية الموثق في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر."

وأكدت وزارة الداخلية أن عقوبات التجمعات العمالية التي تشمل أي تجمع من فئة العمال داخل المنازل أو المباني تحت الإنشاء، أو الاستراحات أو المزارع ونحوها، خلاف مساكنهم يتكون من «5» أشخاص فأكثر في حيز واحد ومحدد ولا يربطهم علاقة سكنية واحدة، يعاقب المسؤول أو صاحب المنشأة بالغرامة ومقدارها (50.000) ريال في المرة الأولى، فيما يعاقب كل من حضر أو قدم الدعوة للحضور أو من تسبب في ذلك بالغرامة وقدرها (5000) ريال.

كما أوضحت أنه في حال تكررت للمرة الثانية يعاقب المسؤول أو صاحب المنشأة بالغرامة وقدرها (100.000) ريال، فيما يعاقب كل من حضر أو قدم الدعوة للحضور أو من تسبب في ذلك بالغرامة (10.000) ريال، وإذا تكررت للمرة الثالثة فيتم مضاعفة العقوبة وإحالة المسؤول للنيابة العامة، كذلك يحال للنيابة العامة كل من حضر أو قدم الدعوة .

وفي حال كانت المنشأة تابعة للقطاع الخاص وتم تكرار المخالفة للمرة الأولى يتم إغلاقها لمدة ثلاثة أشهر، وفي حال تكررت للمرة الثانية سيتم إغلاق المنشأة ستة أشهر، وإذا كان المخالف من المقيمين في المملكة فيتم إبعاده عن المملكة، ومنع دخوله نهائيا إليها بعد تنفيذ العقوبة الموقعة في حقه.

وتتابع الجهات الأمنية بمناطق ومدن المملكة تطبيق الإجراءات الاحترازية من فيروس كورونا، وذلك في المنشآت والقصور والاستراحات وفي الميادين العامة والطرقات، والتأكد من التزام جميع المواطنين والمقيمين بما أصدرته الجهات الرسمية من التعليمات للوقاية والحد من الإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19.)

حيث تقوم الأجهزة الأمنية بتحرير المخالفات التي تستوجب العقوبة في حق غير الملتزمين بتطبيق الإجراءات الوقائية والاحترازية المتمثلة في التجمعات المخالفة وعدم استخدام الكمامة الطبية أو القماشية أو ما يغطي الأنف والفم وعدم الالتزام بمسافات التباعد الاجتماعي بناءً على تعليمات وزارة الصحة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد.

ودعت الوزارة الجميع على كل من يعلم عن أي تجمع مخالف إبلاغ الجهة المختصة عن مكان حدوثه، وذلك على الرقم المجاني 999 في جميع مناطق المملكة باستثناء منطقتي الرياض ومكة المكرمة فيكون الإبلاغ على الرقم 911.

الإسراع في تنفيذ واستلام مشروعات تطوير المراكز الصحية ورفع مستوى الرقابة

قرار شوري لرفع نسبة الممارسين الصحيين في "الخاص"..بالحوافز

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 جماد ثاني 1442هـ - 27 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1866407

دعوة وزارة الطاقة لاستقطاب الكفاءات الوطنية للمهن الحرجة والتخصصات النادرة

وافق مجلس الشورى بأغلبية الأصوات على سبع توصيات انفردت بها "الرياض" على التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 1441-40، وطالب لتبني المبادرات وإقرار الحوافز بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، لرفع نسبة الممارسين الصحيين السعوديين في القطاع الخاص وفق خطة زمنية دقيقة وواضحة وذات أولويات محددة، ودعا المجلس الوزارة إلى زيادة عدد أسرة التنويم المخصصة للتأهيل الطبي والرعاية المديدة وتفعيل مبادرات المشاركة مع القطاع الخاص في هذا المجال، وأكد على خفض معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة والمعدية من خلال تبني نظام صحي فعال بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتعزيز الصحة والوقاية ضد المخاطر الصحية.

وشددت قرارات المجلس على الإسراع في إكمال البنية التحتية لنظم الصحة الإلكترونية لخدمة الرعاية الصحية الأولية، والأنظمة والتشريعات الداعمة لها، وربطها بالمنشآت الصحية والبرامج الأخرى الداعمة، ودراسة إمكانية تكليف استشاري الرعاية الأولية السعوديين الذين يعملون في المستشفيات للعمل في المراكز الصحية بعيادات دورية وبحوافز مناسبة، لمعالجة النقص في هذه المراكز، ودعا المجلس وزارة الصحة إلى الإسراع في تنفيذ واستلام مشاريع تطوير المراكز الصحية ورفع مستوى الرقابة والإشراف والحوكمة في إدارتها وفق معايير الاعتماد الوطنية ومعايير سلامة المرضي (سيباهي)، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع الخطة الاستراتيجية الوطنية للقوى العاملة الصحية، لمواكبة رؤية المملكة.

وطالب الشورى في قرار آخر بدعم ميزانية المركز الوطني للتنافسية بالاعتمادات المالية والكوادر البشرية اللازمة لتمكينه من رفع الكفاءة التشغيلية وتحقيق أهدافه ودعاه إلى تطوير آليات اتصال فعّالة، والتوسع في الشراكات الدولية مع المنظمات ذات العلاقة بإصلاحات البيئة الاستثمارية، وبما يساهم في إصدار تقارير التنافسية وبناء القدرات الوطنية ذات العلاقة بمجالات التنافسية التشريعية والفنية والاتصالية، كما شدد قرار المجلس على المركز الوطني للتنافسية تطوير حوكمة ملزمة لبناء ونشر جميع البيانات والمؤشرات ذات العلاقة بالاستثمار وتحديثها بشكل دوري، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ووفق اختصاصاتها.

ووافق المجلس على توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة الطاقة وطالبها بتشجيع الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، وذلك بتطوير المزايا والحوافز الداعمة للمستثمرين، لتحقيق أهداف رؤية المملكة، وحثها على تعظيم الاستفادة القصوى من المواد الهيدروكربونية، لتحقيق صناعات تحويلية تنافسية ترتكز على المواد الخام لهذه الصناعات، وأكد أن على وزارة الطاقة إعداد خطة زمنية لاستقطاب الكفاءات الوطنية للمهن الحرجة والتخصصات النادرة، بما يتناسب مع المشروعات والمبادرات المستقبلية، ودعا الشورى وزارة الطاقة بالتنسيق مع القطاعات والشركات التابعة لها إلى تطوير استراتيجية موحدة لتقديم أنشطة ومشروعات مستدامة لخدمة المجتمع بشكل ممنهج ومستمر.

وطالب المجلس في قراره وزارة الطاقة بإعداد خطة زمنية لاستقطاب الكفاءات الوطنية للمهن الحرجة والتخصصات النادرة بما يتناسب مع المشروعات والمبادرات المستقبلية، وتعظيم الاستفادة القصوى من المواد الهيدروكربونية، لتحقيق صناعات تحويلية تنافسية ترتكز على المواد الخام لهذه الصناعات، كما تضمن قرار المجلس قيام وزارة الطاقة بالتنسيق مع

الجهات ذات العلاقة لتطوير خطة استراتيجية تكاملية للمشاريع والمبادرات التي تحقق المزيج الأمثل لمصادر توليد الطاقة الكهربائية لمعالجة التحديات الحالية ومواكبة الطلب المتنامي.

وناقش المجلس تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ما تضمنه التقرير السنوي لهيئة تطوير منطقة عسير للعام المالي 40-1441 وذلك بعد أن أتمت اللجنة دراسته وقدمت عليه عدد من التوصيات، وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش، طالب الدكتور علي الغبان في مداخلة له، بدعم هيئة تطوير منطقة عسير ماليًا لتقوم بدورها بدعم استثمار أهالي منطقة عسير لقراهم السياحية، مؤكدًا على أهمية اعتماد مبالغ تمكّن الهيئة من دعم مشاريع استثمار التراث في المجتمعات المحلية، فيما رأى فيصل آل فاضل في مداخلة له، أهمية تمكين هيئة تطوير منطقة عسير بما تحتاجه من صلاحيات إدارية لتتمكن من الزام الجهات الأخرى بما يضعه مجلس ادارتها من لوائح وسياسات على غرار بعض هيئات تطوير المناطق الأخرى.

الإشادة بكلمة ولي العهد.. رؤى واعدة لمستقبل زاهر

مجلس الوزراء ينوه بمكانة صندوق الاستثمارات عالمياً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 جماد ثاني 1442هـ - 27 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1866392

إلغاء هيئة حي السفارات والسماح بإصدار الإقامات وتجديدها بشكل ربع سنوي وتجزئة المقابل المالي والرسوم

عقد مجلس الوزراء، جلسته أمس -عبر الاتصال المرئي- برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله.

وفي بدء الجلسة، عدّ مجلس الوزراء، استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة للأعوام الخمسة القادمة التي اعتمدها مجلس إدارة الصندوق برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد -حفظه الله-، بأنها تمثل مرتكزاً رئيسياً في تحقيق طموحات المملكة نحو النمو الاقتصادي، ورفع جودة الحياة، وتحقيق مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف القطاعات التقليدية والحديثة، لاستكمال ما حققه من إنجازات استثمارية واقتصادية ضخمة، مكنته من الوصول إلى مستهدفات استراتيجية مهمة، ووضعه في مكانة بارزة على خارطة العالم بوصفه صندوقاً سيادياً رائداً وقادراً على استثمار وإدارة رؤوس أموال كبيرة في أسواق متعددة.

وثمن المجلس في هذا السياق، ما اشتملت عليه كلمة سموه، من رؤى واعدة لمستقبل زاهر للمملكة، يُسهم فيه صندوق الاستثمارات العامة في دعم مسيرة التنمية، ومواصلة تحفيز نمو الاقتصاد وتنويعه من خلال عدد من المستهدفات، من أهمها ضخ (150 مليار) ريال سنوياً على الأقل في الاقتصاد المحلي على نحو متزايد حتى عام 2025، والمساهمة من خلال الشركات التابعة له في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بقيمة (1.2 تريليون) ريال بشكل تراكمي، وأن يتجاوز حجم الأصول (4 تريليونات) ريال بنهاية 2025، واستحداث (1.8 مليون) وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر.

وأوضح معالي وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، أن مجلس الوزراء، اطلع على مستجدات جائحة فيروس كورونا محلياً ودولياً، وأحدث إحصاءات الحالات المسجلة في المملكة والمؤشرات ذات الصلة، وجملة من التقارير عن الجهود الشاملة والمتكاملة المتخذة من الجهات المعنية لزيادة مستويات الوقاية من الفيروس، وتوفير جميع الأدوات اللازمة للحفاظ على صحة المواطنين والمقيمين وسلامتهم، وأعلى درجات الأمن الصحي، بالتزامن مع الرقابة على تطبيق الاحترازات والاشتراطات الصحية والوقائية.

وتطرق المجلس، إلى ما سجلته المملكة من تقدم عالمي في جهود الجامعات لنشر أبحاث فيروس كورونا، بالمحافظة على المركز الأول عربياً، والمركز (14) عالمياً، والمرتبة (12) على مستوى دول مجموعة العشرين، مما يجسد الدعم

المتواصل من القيادة الحكيمة للتعليم، والاهتمام والرعاية بالبحث والابتكار، ويعد استكمالاً للجهود الكبيرة التي بذلتها المملكة في التصدي لجائحة كورونا، بما يعكس قدرتها ومكانتها في التعامل مع الأزمات.
وبيّن معاليه، أن مجلس الوزراء، استعرض مجمل الموضوعات حول تطورات الأحداث في المنطقة والعالم، مجددا إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للتفجير الانتحاري المزدوج بوسط العاصمة العراقية بغداد، والتأكيد على الرفض القاطع للإرهاب بصوره وأشكاله كافة، والوقوف والتضامن مع جمهورية العراق الشقيقة ضد ما يهدد أمنها واستقرارها.
ونوه المجلس، بالجهود الأمنية في تتبع نشاطات الشبكات الإجرامية التي تمتهن تهريب المواد المخدرة إلى المملكة، وإسهام المديرية العامة لمكافحة المخدرات في حماية أفراد المجتمع من أضرار المخدرات، وذلك إثر إحباط محاولة تهريب أكثر من (20 مليون) قرص إمفيتامين مخدر.
واطلع مجلس الوزراء، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.
وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:
أولاً:
تفويض معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رئيس مجلس إدارة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب السوداني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية وجهاز تنظيم الاتصالات والبريد في جمهورية السودان في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثانياً:
إلغاء هيئة حي السفارات وترتيباتها التنظيمية، ونقل جميع مهماتها ومشاريعها وحقوقها والتزاماتها وعمالها إلى الهيئة الملكية لمدينة الرياض.
ثالثاً:
السماح بإصدار الإقامات المرتبطة برخص العمل وتجديدها بشكل ربع سنوي - كل (ثلاثة) أشهر - كحد أدنى، ويستثنى من ذلك العمالة المنزلية ومن في حكمها، وتجزئة استحصال قيمة رخصة العمل ورخصة الإقامة والمقابل المالي والرسوم اللازمة لاستخراج الإقامات المشار إليها أعلاه بحسب مدة الإقامة.
رابعاً:
- **1**تعديل اسم برنامج (طبيب سعودي تحت التدريب) إلى (برنامج تدريب الممارسين الصحيين)، وإضافة فئة الأخصائيين من غير الأطباء المقبولين في البرامج التدريبية المنفذة بالهيئة السعودية للتخصصات الصحية إلى البرنامج.
– **2**تطبيق سلم أجور الممارسين الصحيين العاملين ضمن برامج التشغيل في المستشفيات الحكومية العامة والتخصصية والمرجعية، المعتمد بالأمر السامي رقم (4097 / م ب) وتاريخ 25 / 6 / 1432هـ، على المتدربين الملتحقين بالبرنامج.
خامساً:
تجديد عضوية الدكتور/ أحمد بن إبراهيم العمود، وتعيين الدكتور/ جلال بن محمد البدري باصهي من ذوي الاختصاص في مجلس إدارة المؤسسة العامة للري.
سادساً:
الموافقة على السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية.
سابعاً:
اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للصناعات العسكرية للعام المالي (1440 / 1441هـ.(
ثامناً:
الموافقة على ترقيتين للمرتبة (الرابعة عشرة)، وذلك على النحو التالي:
ترقية ظافر بن محمد بن منصور الشلوي إلى وظيفة (رئيس كتابة عدل) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة العدل.
ترقية ناصر بن عبدالله بن راشد المساعد إلى وظيفة (مدير عام مكتب وزير الدولة) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.
كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لوزارة التعليم، ومعهد الإدارة العامة، والمجلس الأعلى للقضاء المتعلق بالجوانب الإدارية والمالية، والهيئة العامة للترفيه، ومركز دعم اتخاذ القرار، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

تأهيل 900 سيدة وفتاة لإقامة مشروعات خاصة بالمدينة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 جماد ثاني 1442هـ - 27 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/716584

عبدالرحيم الحدادي - المدينة المنورة

A A

أطلق بنك التنمية الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة مساء أمس برنامج التأهيل الحرفي والمهني والذي يستهدف تمكين 900 سيدة وفتاة لإقامة مشاريعهن الخاصة للوصول إلى الاكتفاء المالي. ودشن البرنامج نيابة عن مدير عام فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة، حمد النعمي مساعد مدير عام فرع الوزارة بمنطقة المدينة المنورة لقطاع العمل. ويهدف المشروع لتفعيل برامج ومشروعات الأسر المنتجة وتحسين الصورة الذهنية المرتبطة بمخرجاته من خلال الاطلاع على أبرز التجارب الدولية والاستفادة منها واختيار مجالات للمهن والحرف المتناسقة مع السوق والتوجهات الجديدة للمملكة والمنطقة، كما يسعى البرنامج لبناء حقائب تدريبية تتميز بالمخرجات العلمية وتأهيل وتدريب 900 متدربة على عدد من المهن والحرف وتمكين المتدربة من البدء بمشروعها الخاص للوصول إلى الاكتفاء المالي وتحقيق الاستقرار لها ولأسرتها.

إدارتان لتمكين المرأة في الخدمات والإرشاد بالحرمين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 جماد ثاني 1442هـ - 27 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/716582

محمد رابع سليمان - مكة المكرمة

A A

أكدت الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي تمكين المرأة من العمل بمختلف الإدارات الخدمية والإرشادية في الحرمين وذلك من خلال إنشاء إدارتين لهذا الغرض، جاء ذلك في حلقة نقاش بعنوان: «العمل النسائي في الحرمين الشريفين من الرؤية إلى التمكين». واستعرض المشاركون جهود المملكة لتطوير العمل الإداري النسائي في الحرمين الشريفين، وما يقدم من خدمات لقاصدات وزائرات المسجد الحرام والمسجد النبوي، وما شهدته الرئاسة خلال السنوات العشر الماضية من رؤية وتمكين وإعادة هيكلة إدارية؛ ركزت على تمكين المرأة من خلال إنشاء وكالتين باسم: (وكالة الشؤون النسائية، ووكالة الشؤون التطويرية النسائية.)

وافتتح الندوة الوكيل المساعد للشؤون التوجيهية والفكرية عبدالرحمن الشهري، بكلمة استعرض فيها جهود المرأة وما تقدمه من خدمات خدمية وفنية وتوجيهية وإرشادية لقاصدات وزائرات الحرمين الشريفين.

وتطرقت وكيلة الرئيس العام برئاسة شؤون الحرمين للشؤون التطويرية الدكتورة العنود بنت خالد العبود، خلال الحلقة إلى مراحل تطوير العمل النسائي وما حققته من إنجازات خلال السنوات الماضية، وأن ذلك يأتي ضمن خطة الرئاسة المستقبلية

للمبادرات التحولية (2024) مؤكدة أن المرأة تحظى بدعم منقطع النظير من الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس، وذلك لما تتميز به المرأة السعودية من تأهيل علمي عالٍ.

من جهتها تناولت الوكيلة المساعدة للشؤون التوجيهية والعلمية الدكتورة نورة بنت هليل الذويبي، تمكين المرأة في الجانب التوجيهي والإرشادي، وما تقدمه من خدمات لقاصدات الحرمين الشريفين.

بدورها سلّطت الوكيلة المساعدة للشؤون الإدارية والخدمية الدكتورة كاميليا بنت محمد الدعدي، الضوء في حديثها على تمكين المرأة في الجانب الإداري والخدمي، واستعرضت ما توفره الرئاسة العامة من خدمات ودعم لتمكين المرأة.

45مادة لتوفير بنية تحتية مجوّدة.. بعقود لمدة 30 عاماً

عكاظ تنفرد بنشر نظام الخصخصة.. و"الشورى" يتمسك بـ "التشريعي"

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 جماد ثاني 1442هـ - 27 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2056144

أقر مجلس الشورى في جلسته أمس الأول (الإثنين) نظام الخصخصة الوارد من ديوان مجلس الوزراء لدراسته وإبداء الملاحظات حول 45 مادة تتيح للقطاع الخاص اقتطاع حصص من مشاريع الوزارات والإدارات الحكومية تحت مظلة المركز الوطني للتخصيص.

وعلمت «عكاظ» أن مجلس الشورى تمسّك باختصاصه التشريعي للأنظمة، وتحفّظ على ما ليس تشريعياً في النظام، واقترح إدراج أهداف مشروع التخصيص في اللائحة التفسيرية كونها ليست تشريعا، وإضافة عبارة «مبني على قرار مجلس الشورى» باعتباره اختصاصا أصيل في تشريع الأنظمة، وإدراج مصطلح «أساليب التخصيص.«

وخضع المشروع للفحص والتدقيق لمدة تزيد على 3 أعوام، وأسهمت فيه خبرات من جهات اعتبارية منها هيئة الخبراء في مجلس الوزراء، ووزارات التجارة، التخطيط، الاستثمار، والاقتصاد، ومجلس الشورى.

وأكدت اللجنة المالية في الشورى على أن يكون التحكيم داخل المملكة في حالات فض المنازعات الناشئة عن عقود التخصيص، وقيام المركز الوطني للتخصيص بتقييم التجربة بمضي عامين من سريان النظام ونفاذه.

عقود الـ 30 عاماً

من أبرز مواد النظام إبرام عقود لمدد تصل إلى 30 عاماً، وتتيح للمستثمر الأجنبي الدخول لسوق للسوق المحلي وتطبق على الاستثمار الأجنبي المعايير والضوابط والاحترازات المطبقة على المحلي دون إخلال بالتزامات المملكة بالاتفاقيات الدولية، والتأكيد على جودة منتجات الخصخصة، بدءا من البنية التحتية، ورفع نسبة توطين العمالة.

واعتنى مشروع النظام بالجوانب القانونية لحفظ حقوق كل طرف من أطراف العقد، ونص على الاستفادة من أحدث

تطبيقات الخصخصة الدولية، وإشراك وزارة الموارد البشرية بصفتها الجهة المشرفة على تطبيق أنظمة العمل، ولها حق استثناء أي مشروع من مشاريع التخصيص من بعض الأحكام المنظمة شؤون العاملين وإعداد أحكام بديلة بالتنسيق مع المركز الوطني للتخصيص.

مؤهلات المتنافسين قبل العروض

نص النظام على تكليف الجهة التنفيذية لمشروع الخصخصة بالتحقق من توافر المؤهلات والقدرات اللازمة لتنفيذ الأعمال المرتبطة بالتخصيص لدى المتنافسين قبل تقديمهم العروض ودراسة وتحضير المشاريع وطرحها وترسيتها وإبرام العقود، وتخويل الجهة المختصة بإصدار الموافقات اللازمة للتخصيص وتصدر الجهة المختصة الموافقة على مشاريع التخصيص إثر استصدار الجهة التنفيذية موافقة الوزارة المعنية.

وتتولى الوزارة المعنية التحقق من إمكانية توفر المخصصات المالية للمشروع قبل إصدار الموافقة على طرحه. وتأمين المخصصات المالية لتغطية الالتزامات المترتبة على أي جهة وفقاً لمواعيد استحقاقها. وتلزم الجهة التنفيذية صاحب أفضل عرض بتأسيس شركة لمشروع التخصيص وتكون الطرف الخاص في العقد الأصلي أو التابع وتحدد رأسمال الشركة وسائر الأحكام ولا يجوز لأي جهة لها صفة اعتبارية عامة أن تتعاقد مع الحكومة بصفتها طرفاً خاصاً ولا يجوز لأي جهة حكومية إبرام عقد التخصيص دون موافقة الجهة المختصة.

نزع الملكيات ووضع اليد
أكد مشروع النظام أنه يجوز للطرف الخاص إثر الموافقة وإبرام العقود الحصول على تمويل ورهن أي أصول تمكن من تمويل المشروع ولا يجوز رهن أو بيع أي أصل مملوك للدولة وللجهة التنفيذية تعديل العقد وتعليقه بموافقة الجهة المختصة وتوفير المعلومات والتقارير الممكنة لرقابة الجهة التنفيذية. ويتيح النظام نزع الملكيات ووضع اليد المؤقت على العقارات إذا كان ذلك لازماً لتنفيذ مشروع التخصيص.
ويحظر النظام على أي من منسوبي الجهة التنفيذية أو أي استشاري لها أو موظف عام مشاركته أو زوجته أو أحد فروعه أو أصوله في المشاركة بالمهمات المرتبطة بمشاريع التخصيص. وفي حال ثبوت تعارض المصالح فيجب على الشخص المعني الإفصاح عنها فوراً والامتناع عن المشاركة في أي إجراء أو تصويت بشأن أي قرار لحين زوال أسباب تعارض المصالح، والالتزام بسرية الوثائق والمعلومات غير المصرح بنشرها، ويمكّن النظام الجهات الحكومية والمؤسسات العامة من تملّك أسهم وحصص في شركة مشروع التخصيص ولا يتم التعويض إلا وفق ضوابط واحترازات منعاً للتجاوز وسوء الاستغلال ودرءا لأي فساد محتمل، ويكفل النظام المقابل المالي للطرف الخاص وفق مستوى أدائه وتنفيذ الالتزامات.
وللجهة التنفيذية الحق في إلغاء مشروع التخصيص بموافقة الجهة المختصة إذا كان في ذلك تحقيق للمصلحة العامة.
آليات غرامات المخالفين
يطرح مشروع التخصيص من خلال المنافسة العامة، ويستثنى بالنظام حالات المنافسة المحدودة والعقد المباشر ويتولى المركز الوطني للتخصيص تحديد الأحكام المنظمة للمنافسات وآليات وقواعد وضوابط التعاقدات مع فرض غرامات تأخير وشروط جزائية لتفادي الإخلال بشروط العقد.
ويهدف النظام إلى المساعدة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجهات الحكومية، وترشيد الإنفاق العام، وزيادات إيرادات الدولة، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرات التنافسية لمواجهة التحديات، والمنافسة الإقليمية والدولية، ذات الصلة بمشاريع التخصيص، ورفع مستوى جودة الخدمات وتوفيرها في الوقت المناسب بالتكلفة المناسبة، وإعادة هيكلة القطاعات والأجهزة والأصول والخدمات وتحفيز الاستثمار، وتوسيع نطاق إشراك المواطنين في ملكية الأصول الحكومية، وزيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى الوطنية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التعافي قبل النمو

المصدر: جريدة الإقتصادية الاربعاء 14 جماد ثاني 1442هـ - 27 يناير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/01/27/article_2021161.html

كلمة الاقتصادية

كان ميدان الوظائف أول وأكثر الساحات تعرضا للأضرار الناتجة عن تداعيات تفشي وباء كورونا المستجد، وهذا كان طبيعيا، لأن الأعمال توقفت تماما أو جزئيا دون استثناء، ولأن الحراك الاقتصادي في كل الدول صار جامدا. وبلغت الأضرار حدا أخرج آلاف الشركات من كل الأحجام من السوق وسرحت كثيرا من موظفيها وعمالها، ما يعني ارتفاعا تلقائيا للبطالة. وتحركت الحكومات حول العالم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من قطاعات، ولكنها وضعت كما هو متوقع مسألة العاطلين عن العمل على رأس أولوياتها. بعض الدول دعمت مخصصات العاطلين عن العمل بتحملها، بينما تكفلت دول أخرى بجزء منها، وأولئك الذين اضطروا للخروج نهائيا من سوق العمل انضموا بصورة أوتوماتيكية إلى قوائم المعونات الحكومية المنتظمة. الأزمة الاقتصادية التي خلفها فيروس كورونا، أدت إلى فقدان ما يزيد على 255 مليون وظيفة حول العالم في العام الماضي، وذلك وفق منظمة العمل الدولية. وهذا العدد كبير جدا، إلى درجة أنه تجاوز بفارق كبير جدا أعداد الوظائف التي فقدت في فترة الكساد الكبير أواخر عشرينيات القرن الماضي، وكذلك الأمر مقارنة بآثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي انفجرت في عام 2008، والتي خلفت 30 مليون عاطل عن العمل. واستنادا إلى المنظمة الدولية نفسها، فإنه تمت خسارة 8.8 في المائة من ساعات العمل عالميا، مقارنة بالربع الرابع من عام 2019، أو أكثر أربع مرات من خسارة ساعات العمل خلال الأزمة الاقتصادية العالمية المشار إليها. ببساطة أرقام العاطلين عن العمل هي الأعلى في التاريخ الحديث، حتى لو قورنت بفترة الحروب الكبرى. وعلى هذا الأساس تخشى المؤسسات الدولية المختصة أن تتعمق أزمة البطالة، خصوصا في الدول النامية أو تلك الأشد فقرا، الأمر الذي يرفع من المخاطر على الاقتصادات الوطنية فيها، بصورة تصعب السيطرة عليها. هذه الأزمة رفعت معدل البطالة العالمي إلى 6.5 في المائة بحسب الأرقام الرسمية، إلا أن الأرقام الحقيقية تكون عادة أعلى من ذلك، خصوصا في المناطق التي لا تعتمد بدقة على لوائح التسجيل العمالية، فضلا عن أن البطالة أصابت قطاعا مهما في الدول النامية، الذي يختص بعمال الدخل اليومي غير المضمون أصلا. وهذا ما يعزز الاعتقاد بأن أعداد العاطلين عن العمل بلغت مستويات أكبر من تلك التي تتناولها المؤسسات المختصة. وفي كل الأحوال، لا أحد يتوقع عودة سريعة لهؤلاء العاطلين، خصوصا في ظل الضربات التي تلقتها الموازنات الوطنية العامة، من جراء حزم وبرامج الإنقاذ الاقتصادي. والأمل كان محصورا بحدوث التعافي المأمول هذا العام، على الرغم من وجود شكوك في ذلك، ولا سيما مع وجود دول لا يزال الفيروس خارج السيطرة فيها، بما في ذلك دول متقدمة مثل بريطانيا والولايات المتحدة. فالأمل أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا يصل إلى 4.7 في المائة في العام الجاري، كي يبدأ في استعادة الخسائر التي مني بها، وهذه النسبة ليست مضمونة في كل مناطق العالم، إذ إن هناك دولا لن تحقق النمو قبل عامين من الآن. لذا فالهدف الأهم الآن، أن يتحقق التعافي قبل الحديث عن نمو معقول في المرحلة المقبلة. ودون ذلك، ستتراكم أعداد العاطلين عن العمل في كل القطاعات والدول، وستزيد الأعباء على كاهل الحكومات التي تعاني أصلا ديونا وصلت هي الأخرى إلى مستويات تاريخية عالية.

المملكة.. نموذجاً عالمياً في مجال الصحة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 جماد ثاني 1442هـ - 27 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1866347

د. إبراهيم النحاس

إذا كانت الشفافية المتبعة والأرقام المعلنة والمعايير العالمية أثبتت تميز وتقدم المملكة في المجال الصحي ومحاربة الأوبئة والفيروسات والحد من انتشارها، فإن العمل الميداني الجبَّار الذي تقدمه وزارة الصحة، تنفيذاً لتوجيهات القيادة الحكيمة، أثبت للعالم أجمع تقدم الخدمات الصحية في المملكة..

فيما تعاني دول العالم المتقدمة في مجال الصحة من انتشار فيروس كورونا المستجد ومن آثاره العديدة، وفيما فقدت هذه الدول المتقدمة عشرات أو مئات الآلاف من أبنائها والمقيمين فيها بسبب انتشار هذا الفيروس، وفيما تجاوز عدد المصابين بالفيروس في تلك الدول الملايين من أبنائها والمقيمين فيها؛ استطاعت المملكة، -بفضل الله- ثم بفضل السياسات الحكيمة التي اتخذتها القيادة الكريمة، تحقيق النجاحات المتتالية في محاربة وباء كورونا المستجد حتى تمكنت من الحد من انتشاره، والتقليل من عدد المصابين، ما أدى لقلة عدد المتوفين بسبب الفيروس إلى الحدود الدنيا عالمياً.

سياسة صحية صارمة وشاملة اتخذتها قيادة المملكة الحكيمة هدفها المحافظة على حياة الإنسان وحفظ حقوقه الكاملة بغض النظر عن دينه وعرقه ولون بشرته والجغرافية التي أتى منها. سياسة أثبتها تاريخ المملكة المديد، وتأكدت لدى المجتمع الدولي، وتأصلت لدى الرأي العام العالمي مُنذُ اليوم الأول لإعلان انتشار فيروس كورونا المستجد. اهتمام المملكة الدائم بصحة الإنسان وحقوقه عبرت عنه الكلمات الكريمة التي جاءت في خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -أيده الله-، الذي بثته واس في 19 مارس 2020م، ومنها التالي: "... أؤكد لكم حرصنا الشديد على توفير ما يلزم المواطن والمقيم في هذه الأرض الطيبة من دواء وغذاء واحتياجات معيشية. إن القطاعات الحكومية كافة وفي مقدمتها وزارة الصحة، تبذل كل إمكانياتها لاتخاذ التدابير الضرورية للمحافظة على صحة المواطن والمقيم.. أعلم أننا سنواجه المصاعب بإيماننا بالله وتوكلنا عليه، وعملنا بالأسباب، وبذلنا الغالي والنفيس للمحافظة على صحة الإنسان وسلامته، وتوفير كل أسباب العيش الكريم له."...

إن هذه الرعاية الأبوية الكريمة الشاملة، التي لم تتوقف يوماً، من قيادة المملكة للمواطن والمقيم، أُعيد التأكيد عليها في خطاب خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- الذي وجهه للمواطنين والمواطنات بمناسبة إعلان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1442 / 1443هـ (2021م)، وبثته واس في 15 ديسمبر 2020م، حيث جاء فيه التالي: "... لقد مرّ العالم بجائحة غير مسبوقة وهي جائحة كورونا التي أثرت سلباً في الاقتصاد العالمي، وقد وفقنا الله -في إطار ما جرى اتخاذه حيال هذه الجائحة من إجراءات احترازية استثنائية وتدابير وقائية- إلى التوجيه بتقديم العلاج مجاناً لجميع من أصيبوا بفيروس كورونا من المواطنين والمقيمين ومخالفي نظام الإقامة في جميع المنشآت الصحية العامة والخاصة، كما صدر مؤخراً قرار مجلس الوزراء بصرف مبلغ (500) ألف ريال لذوي المتوفى بسبب جائحة كورونا من العاملين في القطاع الصحي الحكومي أو الخاص، مدنياً كان أم عسكرياً، سعودياً كان أم غير سعودي، وأن يسري ذلك اعتباراً من تاريخ تسجيل أول إصابة.. وقد صدرت توجيهاتنا بأن تعطي هذه الميزانية الأولوية لحماية صحة المواطنين والمقيمين وسلامتهم...".

وكنتيجة حتمية لهذه الرعاية الملكية والاهتمام العظيم بصحة الإنسان والمحافظة على حقوقه، في الحصول على الرعاية والخدمات الصحية المميزة التي وفرتها الدولة، استطاعت المملكة أن تتفوق دولياً، بحسب المعايير العالمية، في المجال الصحي ومحاربة الأوبئة والفيروسات والحد من انتشارها.

وإذا كانت الشفافية المتبعة والأرقام المعلنة والمعايير العالمية أثبتت تميز وتقدم المملكة في المجال الصحي ومحاربة الأوبئة والفيروسات والحد من انتشارها، فإن العمل الميداني الجبَّار الذي تقدمه وزارة الصحة، تنفيذاً لتوجيهات القيادة الحكيمة، أثبت للعالم أجمع تقدم الخدمات الصحية في المملكة التي يقوم عليها ممارسون صحيون تميزهم الاحترافية العالية والدقة المتناهية في أداء أعمالهم وواجباتهم. وإذ نجزم بأن تميز ورُقي الخدمات الصحية في المملكة ليس بالجديد،

حقوق الإنسان في الصحافة

إلا أن الظروف الصحية الحالية المتمثلة بجائحة كورونا أظهرت هذا العمل الميداني الجبَّار وجعلته ملموساً ومشاهداً ومقدراً من جميع أفراد المجتمع، مواطنين ومقيمين وزائرين. إن هذا التميز والاحترافية العالية في العمل الميداني الذي تقدمه وزارة الصحة وجميع العاملين فيها دفع سفير الولايات المتحدة الأميركية لدى المملكة للقول، بحسب تصريحه لقناة العربية، بعد أن أخذ لقاح كورونا: "شكراً لما تصنعونه لبلادكم. نحن معجبون جداً بما تفعلون. نحن بحاجة أن نكون مثلكم في هذا الشأن."

وفي الختام من الأهمية القول بأن المملكة استحقت أن تكون نموذجاً عالمياً في مجال تقديم الخدمات الصحية بما تبنته من سياسات صحية حكيمة، وبما قدمته من خدمات صحية شاملة ومجانية لجميع المواطنين والمقيمين والزائرين ومخالفي نظام الاقامة، وبما حققته من نجاحات جبَّارة في سبيل محاربة وباء كورونا والحد من انتشاره، وبما تميزت به في مجال تقديم الخدمات الصحية ميدانياً، وبما عرف عن العاملين فيها من احترافية عالية والتزام بالمعايير الصحية العالمية. هكذا هي المملكة بقيادتها الحكيمة والكريمة تجعل مواطنيها يشعرون بالفخر بها والتفاخر بإنجازاتها ونجاحاتها، وتجعل المقيمين فيها والزائرين لها يتمنون ويدعون لها بدوام الرخاء والرفاه والأمن والاستقرار.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 جماد ثاني 1442 - 27 يناير 2021م

https://www.al-madina.com/article/716530

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 جماد ثاني 1442هـ - 27 يناير 2021م

https://www.aleqt.com/2021/01/27